

التنوع الاقتصادي كآلية استراتيجية لتحقيق تنوع للمصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لامية طورش^{1*}، حياة سيد²

¹ جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)

² جامعة عمار ثلجي الاغواط (الجزائر)

Economic diversification as a strategic mechanism to achieve diversification of non-hydrocarbon exports in Algeria

Tourèche Lamia^{1,*}, Sid Hayet²

¹ University of Ain Temouchent Belhadj Bouchaib (Algeria) & ² University of Laghouat Amar Telidji (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2025/01/05؛ تاريخ القبول: 2025/05/08؛ تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى إبراز أهمية تطبيق التنوع الاقتصادي في الجزائر للوصول الى تنوع للمصادرات خارج المحروقات و ذلك للتقليل من مخاطر تقلبات أسواق النفط العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني خاصة و أن الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط و المعتمد اقتصادها بشكل شبه مطلق في إيراداته على الصادرات النفطية ، لذلك سعت الدولة الجزائرية الى اتباع استراتيجية تنموية بديلة و إصلاحات اقتصادية تخلصها من التبعية شبه المطلقة للمحروقات و ذلك بتطبيق استراتيجية تنويعية اقتصادية تساهم فيها كل القطاعات الفعالة و المنتجة من أجل تنوع صادراتها بعيدا على المحروقات، و لقد اعتمدنا في هذه الدراسة العلمية على المنهج الوصفي التحليلي لأنه ارتأينا إلى أنه هو الأنسب للدراسة من خلال تحليل للإحصائيات و البيانات المتحصل عليها ، و من خلال ذلك توصلنا لنتائج مفادها أن الناتج الداخلي للجزائر يتأثر بشكل كبير مع كل أزمة يواجهها السوق العالمية للمحروقات كما توصلنا أيضا الى أن هيكل الصادرات الجزائرية قائم بنسبة تفوق 90 % للمحروقات إضافة إلى أن الهيكل الإنتاجي للمصادرات خارج المحروقات لا يشهد تنوعا بشكل كبير و رغم مساهمته الهامشية الا أن قيمة مساهمته بدأت بالارتفاع بعد أزمة كوفيد 19 و ذلك لبداية وضوح معالم استراتيجية التنوع المطبقة و لو كان ذلك بمساهمة هامشية مقارنة مع مساهمة المحروقات.

الكلمات المفتاحية : التنوع الاقتصادي ، تنوع الصادرات ، المحروقات ، الجزائر

Abstract: This study aims to highlight the importance of applying economic diversification in Algeria to achieve diversification of exports outside of hydrocarbons, in order to reduce the risks of fluctuations in the international oil markets that directly affect the national economy, especially that Algeria is one of the oil exporting countries and its economy is almost completely dependent on oil exports in its revenues, so the Algerian state sought to follow an alternative development strategy and economic reforms to get rid of its almost absolute dependence on hydrocarbons by applying an economic diversification strategy in which all effective and productive sectors contribute in order to diversify their exports away from hydrocarbons, and we have adopted in this scientific study The descriptive-analytical approach because we considered that it is the most suitable for studying through the analysis of Statistics and data obtained. Through this, we have come to the conclusion that Algeria's internal product is significantly affected with every crisis faced by the global fuel market. We have also found that the structure of Algerian exports is based on more than 90 % of hydrocarbons. In addition, the production structure of exports outside hydrocarbons does not witness significant diversification, despite its marginal contribution, but the value of its contribution began to rise after the covid-19 crisis, which highlights the beginning of clarity of the applied diversification strategy, albeit with a marginal contribution compared to the contribution of hydrocarbons.

Keywords: Economic Diversification, Export Diversification, Hydrocarbons, Algeria

I- تمهيد:

يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصادا أحاديا بامتياز تابعا بشكل شبه كامل للمحروقات ، بحيث تمثل المحروقات 90% من إجمالي صادرات الجزائر ، و في ظل الظروف الراهنة خاصة العالمية منها حيث التذبذبات التي تحصل في أسواق النفط خاصة وجب على الجزائر التوجه نحو استراتيجية بديلة تجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تكاملا و تساعد في اشراك كافة القطاعات الاستراتيجية المنتجة كالزراعة و الصناعة و الخدمات و الطاقات المتجددة في خلق القيمة المضافة و المساهمة في توفير الإيرادات للدولة بعيدا عن الاعتماد المفرط على الموارد النفطية القابلة للنضوب و بالتالي تحقيق هيكل صادرات أكثر تنوعا و أكثر اتساعا و ذلك للخروج من التبعية للريع النفطي التي تسبب اضطرابات اسواقه العالمية خاصة السلبية منها عدم استقرار ومصدر قلق دائم من تدهور أوضاع الاقتصاد الجزائري و ما كان على الدولة الجزائرية الا ان تتوجه الى تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تعتبر جسر العبور للاقتصاد الجزائري لتحقيق أهدافها في اشراك كافة القطاعات الاستراتيجية الفعالة في تحقيق الإيرادات و توفير المتطلبات و تنوع للصادرات التي لا تشهد تنوعا كبيرا في هيكل الصادرات الجزائرية خاصة مع مساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات الجزائرية إضافة الى الحصول على مصادر متنوعة للعملة الصعبة و بالتالي المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني و الدفع بعجلة التنمية أكثر نحو الأمام بعيدا عن المحروقات و الآثار المترتبة على تذبذبات أسواقها و فك ارتباطها الشبه مطلق بالنفط وحده ، و بناء على ذلك ارتأينا في هذه الدراسة التطرق و التعرف الى استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تعتبر الجسر المتين للوصول الى تنوع للصادرات الجزائرية بعيدا عن المحروقات التي أصبحت الأزمات التي تواجهها تؤرق الحكومات الجزائرية في بناء استراتيجياتها على أساسه إضافة الى قابلية نضوبه في أي وقت و بالتالي انقطاع مصادر إيرادات العملة الصعبة التي يعول عليها الاقتصاد الوطني في هذه الحالة و هذا هو الجزء الذي جذبنا الى محاولة التعرف عليه ألا و هو الاقتصاد الجزائري بقيادة استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تهدف إلى خلق القيمة المضافة و توفير الإيرادات من كافة القطاعات الاستراتيجية وصولا إلى تنوع للصادرات بعيدا عن المحروقات و تداعيات أزماتها على استقراره بقيمة مساهمة معتبرة للدفع بشكل أكبر لعجلة التنمية الاقتصادية المرجوة ، و قد قمنا بالتطرق لذلك في إطار علمي خاص بمجال تنوع للصادرات الجزائرية بشكل عام و إظهار العلاقة التي تربط بين التنوع الاقتصادي و تنوع الصادرات في الجزائر بعيدا عن المحروقات بشكل خاص ، و في هذا الصدد يمكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم استراتيجية التنوع الاقتصادي في تحقيق تنوع للصادرات بعيدا عن المحروقات في الجزائر ؟

و على ضوء الإشكالية السابقة يمكننا طرح الفرضيات التالية :

- وصلت الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي بالشكل المرجو منها و بدأت بالتخلص من التبعية النفطية .
- المحروقات بدأت تفقد مكانتها في صادرات الجزائر .
- حققت الصادرات خارج المحروقات الجزائرية قيمة معتبرة ساهمت في تحقيق إيرادات بشكل ملحوظ .
- يتميز هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بتنوع بارز من مجموعات مختلفة من المنتجات .

و لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أدبيات للدراسة حول التنوع الاقتصادي و تنوع الصادرات إضافة الى الاستعانة ببيانات و معطيات متعلقة بتطور الصادرات الجزائرية في الفترة 2013 - 2022 إضافة الى تطور

الناتج المحلي الخام للجزائر في نفس الفترة و القيام بدراستها و تحليلها إضافة الى التطرق الى الإمكانيات التي تحوزها الجزائر لمساعدتها للوصول الى تحقيق ذلك، و هذا ما جعل أهداف دراستنا هذه متمثلة في :

- التعرف على ماهية التنوع الاقتصادي
- الوقوف على الاطار النظري لتنوع الصادرات
- متابعة تطور الناتج المحلي الخام للجزائر و تطور هيكل الصادرات الجزائرية و مجموعات منتجات الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2013 - 2022
- ابراز أهم إمكانيات الجزائر التي تمكنها من تحقيق تنوع للصادرات عن طريق تطبيق للتنوع الاقتصادي و ذلك باشتراك كافة القطاعات الاستراتيجية التي يمكنها تحقيق ذلك بشكل أمثل بعيدا عن المحروقات .

و توصلنا من خلال ذلك الى العديد من النتائج أبرزها أن الجزائر لم تصل الى تحقيق التنوع الاقتصادي بحيث أنها لا تزال تحت تبعية الأحادية القطاعية للمحروقات و ذلك لان اجمالي صادراتها تمثل فيها المحروقات نسبة تفوق 90% مع مساهمة ضئيلة للقطاعات خارج المحروقات بحيث أن هيكلها هي الأخرى ليس بالتنوع المنشود كما أن الناتج المحلي للجزائر يشهد تطوره تباينا ملحوظا حسب تطور أسعار النفط و بالتالي يمثل هذا مؤشرا على عدم الوصول الى تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر رغم ارتفاع قيمة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في السنتين 2021 و 2022 أي بعد أزمة كوفيد 19 إلا أنها بقيت ضئيلة جدا مقارنة بمساهمة المحروقات .

و من بين الأبحاث و الدراسات السابقة التي تم الاطلاع و الاعتماد عليها نذكر :

- دراسة عبد الرحمان أولاد زاوي، و ناجي حريروش. (2017). سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنوع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس. مجلة الباحث الاقتصادي : حيث تطرقت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور سياسات تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الدول المغاربية و أثرها على تنوع صادراتها من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة التونسية باعتبار تنوع الصادرات عنصرا لا غنى عنه ضمن آليات التنمية الاقتصادية .

- دراسة آية بارة شفيعة، و أنيسة عثمانى. (2022). أثر تنوع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية- مجلة التكامل الاقتصادي : فباستبار استراتيجية التنوع الاقتصادي عموما وتنوع الصادرات خارج المحروقات خصوصا محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة محركة للنمو الاقتصادي ، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة واتجاهها بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

- دراسة جهيدة العياطي، و محمد بن عزة. (2018). إشكالية تنوع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية و غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية: حيث هدفت هذه الدراسة إلى معالجة تنوع الصادرات وآثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات الجزائرية والصادرات غير الهيدروكربونية أساسا بسبب أهميتها في التنوع الاقتصادي.

II – أدبيات الدراسة

1. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي هو الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية التي تعول عليها الجزائر للخروج من التبعية النفطية و تحقيق تنمية اقتصادية متقدمة في كل المجالات و اقتصاد متنوع يشمل مساهمة كل القطاعات في تحقيق القيمة المضافة المرجوة .

أ – مفهوم التنوع الاقتصادي : تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم التنوع الاقتصادي نذكر منها :

- عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ، إذ ستؤدي هذه العملية على فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى و قدرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية و هذا ما سيؤدي على رفع معدلات النمو في الاجل الطويل . (بن موفق، 2018/2019، صفحة 23)
- هو تنوع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات و الأنشطة المختلفة (أوكيل، 2015/2016، صفحة 143)
- أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط فالتنوع الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات و مداخليل قطاع المحروقات و تطوير اقتصاد نفطي و استحداث صادرات غير نفطية . (بن يوب، 2017، صفحة 3)
- و من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه استراتيجية تنمية تهدف لإشراك كل القطاعات الاستراتيجية في المساهمة بشكل فعال و متوازن في توليد مصادر متنوعة و مختلفة للدخل و عدم الاتكال بشكل كلي او شبه كلي على قطاع واحد خاصة بالنسبة للدول الريعانية و النفطية .

ب – أهمية التنوع الاقتصادي : إن التنوع الاقتصادي يعتبر صمام الأمان و الحل الأمثل للخروج من التبعية للسوق النفطية بالنسبة للدول الريعانية التي تعتمد عليه بشكل كلي و او شبه كلي في تحقيق مداخليلها ، و من هنا تتبين لنا أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول و أهمها :

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب ، و بالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة .
- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة و موارد متجددة . و عدم استقرار أسعار النفط و تذبذب الطلب العالمي منه مما تؤدي إلى تقلبات في الصادرات .
- إعاقاة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية ، الاستقرار في مستويات الاستثمار ، و فرض العمل و من ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات و استقرار المصادر التمويلية . (بن يوب، 2017، صفحة 4)

ج - محددات التنوع الاقتصادي : هناك عدة متغيرات تلعب دورا مهما في نجاح او فشل التنوع الاقتصادي و في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع في 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع و هي :

- **العوامل المادية :** الاستثمار و رأس المال البشري .
- **السياسات العمومية :** السياسات المالية و التجارية و الصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية .
- **متغيرات الاقتصاد الكلي :** سعر الصرف و التضخم و التوازنات الخارجية .
- **المتغيرات المؤسسية :** الحوكمة و البيئة الاستثمارية و الوضع الأمني .
- **الوصول إلى الأسواق :** درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات و رأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية و غير الجمركية) و الحصول على التمويل . (جحنين، 2020/2021، الصفحات 119-120)
- و أيضا دراسة الأمم المتحدة لسنة 2016 صنفت محددات التنوع الاقتصادي إلى :
- **محددات اقتصادية :** إنتاجية المؤسسات ، الإيرادات (الناتج المحلي الإجمالي للفرد) .
- **متغيرات الاقتصاد الكلي :** سعر الصرف ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الشروط التجارية ، استثمار رأس المال .
- **محددات غير اقتصادية :** حجم الصادرات ، حجم السوق المستهدف (حجم البلد) .
- **الإصلاحات الاقتصادية :** تحرير التجارة ، الحصول على التمويل .
- **العوامل الهيكلية :** السكان ، رأس المال البشري ، جودة المؤسسات .
- **تغير المناخ و سياسة الهجرة .** (هواري، 2019/2020، صفحة 32)

د - مستويات التنوع الاقتصادي : يوجد عدة مستويات مختلفة من التنوع ، فقد يكون التنوع في جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما، أو قد يكون على صعيد تنوع الصادرات، و هذين المستويين هما :

* **تنوع الإنتاج :** يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية عن طريق جانب الطلب و المتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي ، و جانب العرض و المتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري و إصلاح القطاع العام و تشوهات سوق العمل و بناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات .

* **تنوع الأسواق (التجارة الخارجية):** من خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات و الواردات ، و يتم في شقين رئيسيين هما:

✓ **تنوع هيكل الصادرات :** أي توسيع أصنافها .

✓ **تنوع هيكل الواردات :** و عدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع لأن ذلك سيؤثر على مسار

التنمية و يفقدها استقلاليتها. (بن موفق، 2018/2019، الصفحات 29-30)

2. أساسيات مفاهيمية لتنوع الصادرات

يعتبر تنوع الصادرات من بين الأهداف المراد الوصول إليها من طرف كل الاقتصاديات سواء النامية منها أو حتى المتقدمة و ذلك لتحقيق مصادر متنوعة للعملة الصعبة تجنب الاقتصاديات انعكاسات الازمات التي قد تواجهها .

أ - مفهوم تنوع الصادرات : تعرف الصادرات على انها عبارة عن قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و مالية إلى دول و أسواق عالمية بغرض تحقيق قيمة مضافة و زيادة الدخل الوطني للدولة و الإنتاج مما يساهم في عملية النمو (بن بالي ، 2024/2023، صفحة 67) ، أما تنوع الصادرات فتعرف على أنه ذلك التغيير في تشكيلة المزيج السلعي لصادرات الدولة أو تشكيلة وجهتها ، كما يعرف على انه توزيع و انتشار الإنتاج الوطني على العديد من القطاعات، و بالنسبة للعديد من الدول النامية و في إطار التصدير الموجه باستراتيجيات النمو (أولاد زاوي و حريوش، 2017، الصفحات 91-92)

ب - أنماط تنوع الصادرات : تختلف أنماط التنوع في الصادرات بين تنوع الصادرات العمودي (Vertical diversification) و تنوع الصادرات الأفقي (Horizontal diversification) كما يلي :

- تنوع الصادرات العمودي : التنوع الرأسي أو العمودي (VDIV) يعني أساسا الانتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية أو المصنعة ، فإنه يمكن قياس ذلك من خلال حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات :

$$VDIV = (TMX) / (TX)$$

حيث تمثل : VDIV : مؤشر التنوع العمودي

TMX : قيمة إجمالي الصادرات الصناعية

TX : قيمة إجمالي الصادرات

- تنوع الصادرات الأفقي : على غرار أعمال (Herzer and Nowak-Lehmann (2006) و كذلك أعمال (Feenstra and Kee (2004) فالتنوع الأفقي للصادرات يعني عدد السلع التصديرية (الأصناف) المصنفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاري SITC

(the Standard International Trade Classification) (بارة شفيعة و عثمانى، 2022، صفحة 329)

ج - آليات تنوع الصادرات: طبقت الدول العديد من الآليات للوصول إلى تحقيق مبتغاها في تنوع صادراتها معتمدة على

1 - تنوع وتنمية الصادرات في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي: اتبعت العديد من الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي في سبيل إعادة النظر في تنظيم المؤسسات الاقتصادية خاصة ومن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعا في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي :

أ - سياسة الضبط : حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية، بحيث تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الكامل.

ب - سياسة إعادة هيكلة الصناعة : وهي سياسة تهدف إلى تكييف الصناعة مع الاتجاه العام للطلب العالمي.

ج - سياسة الإنعاش : وتهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك... الخ.

2 - تخفيض قيمة العملة ودوره في تنمية الصادرات : تعمل تقنية تخفيض العملة كآلية استثنائية من أجل إعادة الإنعاش للصادرات الوطنية من خلال ارتفاع سعر الواردات مما يدفع الفرد في الداخل البلد من التخلي على السلع المستوردة والتوجه نحوى مثلتها من الانتاج المحلي، هذه الخطوة جد مفيدة في زيادة العرض من الانتاج الوطني والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الزيادة من منسوب التصدير. (العياطي و بن عزة، 2018، صفحة 10)

د - أهداف تنوع الصادرات : يخلق تمركز الصادرات في قلة من السلع الأولية مخاطر حقيقية ذات بعد اقتصادي و سياسي ، و هنا يتضح الدور الحاسم لتنوع الصادرات في احتواء تلك المخاطر مثل الحد من الآثار غير المرغوبة لعدم استقرار الإيرادات من العملة الصعبة ، و من أهم الأهداف المنتظرة من تنوع الصادرات ما يلي :

- تقليل مخاطر التبعية لوجهات جغرافية محدودة ، و توسيع نطاق فرص التصدير و تعزيز روابط التكامل الخلفي و الأمامي في إطار الخدمات و المدخلات المحلية .

- تلافي الآثار غير المرغوبة على مستوى الطلب العالمي على المواد الأولية كون هذا الأخير ذو مرونة ضعيفة تجاه أسعار المواد الأولية ، و هذا ما يؤدي في النهاية إلى تراجع عائدات الصادرات من تلك المواد .

تجنب الآثار السلبية على مستوى الطلب حيث أن الأثر المزدوج لتدني الكفاءة و مستوى التكنولوجيا المستخدمة في نشاطات إنتاج المواد الأولية و علاقة ذلك بالتكامل الأمامي و الخلفي مع باقي قطاعات الاقتصاد يؤدي حتما إلى تراجع مستوى النمو الاقتصادي . (أولاد زاوي و حريروش، 2017، الصفحات 92-93)

III - الطريقة والأدوات:

و لقد تم الاعتماد في هذه المداخلة العلمية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أدبيات للدراسة حول التنوع الاقتصادي و تنوع الصادرات إضافة الى الاستعانة ببيانات و معطيات متعلقة بتطور الصادرات الجزائرية في الفترة 2013 - 2022 إضافة الى تطور الناتج المحلي الخام للجزائر في نفس الفترة و القيام بدراستها و تحليلها إضافة الى التطرق الى الإمكانات التي تحوزها الجزائر لمساعدتها للوصول الى تحقيق ذلك ، و ذلك عن طريق المحاور التالية :

أولا - دراسة تحليلية لوضع صادرات الجزائر في الفترة (2013 - 2022)

1 - تطور الناتج الداخلي الخام كمؤشر للتنوع الاقتصادي في الفترة (2013 - 2022)

2 - هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة (2013 - 2022)

3 - تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب مجموعة المنتجات في الفترة (2013 - 2022)

ثانيا : الإمكانات الرئيسية في الجزائر للوصول الى تحقيق تنوع للصادرات عن طريق التنوع الاقتصادي

أولا - دراسة تحليلية لوضع صادرات الجزائر في الفترة (2013 - 2022)

اتسم تطور الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين 2013 و 2022 بالتباين بحيث عرفت هذه الفترة عدة محطات مختلفة الأبعاد أثرت كل منها بدورها على تطور الصادرات الجزائرية بشكل مختلف .

1 - تطور الناتج الداخلي الخام كمؤشر للتنوع الاقتصادي في الفترة (2013 - 2022) :

يعتبر الناتج الداخلي الخام من بين أهم العناصر التي يتم التطرق إليها في تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي ، و الجدول التالي يبين تباينا في تطور نمو الناتج المحلي الخام للجزائر في الفترة 2013 - 2022 لما عرفت هذه الفترة من عدة محطات اقتصادية و اجتماعية مهمة و مؤثرة سواء وطنيا أو عالميا .

الجدول 1: تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2013-2022

الوحدة: مليار دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي	16569.3	17205.1	16591.9	17406.8	18906.6
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج الداخلي	20259	20428.3	18723.5	22021.5	27688.9

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر من تقرير سنة 2013 الى تقرير سنة 2022 و الديوان الوطني للإحصائيات [/https://www.ons.dz](https://www.ons.dz)

من خلال الجدول 01 أعلاه نلاحظ أن الناتج الداخلي للجزائر عرف تباينا في تطور قيمته في الفترة ما بين 2013 و 2022 بحيث انه نلاحظ أنه حدث تراجع في قيمته عام 2015 ليبلغ قيمة 16591.9 مليار دج مقارنة بعام 2014 حيث بلغ 17205.1 مليار دج و ذلك راجع للالزمة العالمية النفطية التي ضربت العالم في بداية النصف الثاني من عام 2014 و التي كان تأثيرها كبيرا جدا على الدول خاصة التي يعتبر اقتصادها قائما بشكل شبه كلي على المحروقات مثل الاقتصاد الجزائري ، و هو السبب الذي جعل الجزائر تعمل على تغيير استراتيجياتها الاقتصادية و اتخاذها الخطوة الأولى التي تحررها من تبعيتها للنفط عن طريق اشراك كل القطاعات الاستراتيجية الأخرى كالزراعة و الصناعة على سبيل المثال في خلق القيمة المضافة و المساهمة في تحقيق مداخل من مصادر متنوعة للخرينة الوطنية حيث أنه في عام 2015 ساهم قطاع الزراعة بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في ظل الانهيار الكبير لأسعار النفط و التي يعول عليها اقتصاد الجزائر بشكل كبير ، لنلاحظ بعده أن في فترة عامي 2016 و 2017 تطور الناتج المحلي بشكل متصاعد في سنتين متتاليتين و ذلك بفضل مشاركة القطاعات الاستراتيجية الكبرى كالصناعة في ذلك في ظل تواصل انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية في هذين السنتين ، بينما نلاحظ استمرارا في ارتفاع قيمة الناتج الداخلي لعامي 2018 و 2019 للعام الرابع على التوالي و لكن بالنسبة لهذين السنتين فذلك راجع للارتفاع الطفيف الذي شهدته أسعار المحروقات بالتزامن مع ارتفاع مساهمة القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع الخدمات المسوقة و غير المسوقة عام 2018 و القطاع الزراعي بفضل الظروف المناخية الملائمة سنتي 2018 و 2019 ، أما بالنسبة للتراجع الملحوظ نسبيا

الذي شهده الناتج المحلي عام 2020 فقد كان بسبب جائحة كوفيد 19 و إجراءات الحجر و الغلق التي سببت ركودا في كل اقتصاديات العالم و ليس الجزائر فقط بحيث أنه في ظل هذه الظروف الصحية في هذا العام قاد قطاع الزراعة عجلة التنمية في الاقتصاد الجزائري في ظل التراجع النسبي لأسعار المحروقات نتيجة الركود العالمي و نتيجة لظروف الحجر و الغلق لم تتمكن القطاعات الأخرى من تحقيق القيمة المضافة المرجوة منها ، في حين في سنة 2021 و نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي الجديدة التي انتهجتها الدولة و في ظل بداية تلاشي الأزمة الصحية لكوفيد 19 في النصف الثاني من نفس السنة و بداية الانتعاش الاقتصادي العالمي ككل ارتفعت أسعار المحروقات في السوق العالمية انتعش الاقتصاد الجزائري ليس من ناحية قطاع المحروقات فحسب و الذي يقوم عليه الاقتصاد بشكل كبير و انما في جميع القطاعات الاستراتيجية الأخرى كالصناعة ، الخدمات ، و البناء و الأشغال العمومية باستثناء الزراعة التي تناقصت مساهمتها سنة 2021 بعدما كانت هي المحرك الأساسي للنمو في سنة 2020 و ذلك راجع لسوء الأوضاع المناخية و أزمة الجفاف التي واجهتها الجزائر مما جعل مساهمات هذا القطاع الاستراتيجي تناقص بشكل ملحوظ ، لترتفع قيمة الناتج المحلي للجزائر سنة 2022 بشكل ملحوظ نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما ساهم في الرفع من مساهمة قطاع المحروقات بشكل كبير إضافة الى مساهمة كل القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية خارج المحروقات في تحقيق الإنعاش الاقتصادي للبلاد و ذلك نتيجة البرامج الإصلاحية الاقتصادية التي سنتها الدولة مما يدل على أن الجزائر بدأت في السير في تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي بعيدا على قطاع المحروقات و لو كان ذلك بنسب صغيرة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى التي تساهم في خلق القيمة المضافة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

2 - هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة (2013 - 2022) :

رغم سعي الجزائر للخروج من التبعية للقطاع الواحد للمحروقات من خلال تطبيق العديد من الاستراتيجيات و القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية الا انها لم تصل الى النتائج المرجوة رغم ارتفاع قيمة مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في الصادرات في العامين الأخيرين و لكن بنسبة صغيرة لم تتجاوز 15 % و الجدول التالي يبين تطور هيكل الصادرات الجزائرية بين المحروقات و خارج المحروقات :

الجدول 2: تطور نمو هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2013 - 2022

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	64713	59996	34566	29310	34569
المحروقات	63663	58362	33081	27918	33202
خارج المحروقات	1050	1634	1485	1397	1367
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022

الصادرات	41115	35312	21925	38636	65716
المحروقات	38897	33244	20016	34058	59738
خارج المحروقات	2218	2068	1909	4578	5978

المصدر : احصائيات التقارير السنوية لبنك الجزائر من تقرير سنة 2013 إلى تقرير سنة 2022 و احصائيات المديرية الوطنية للمحركات

https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique200&lang=fr&debut_affichage_wide=0#pagination_affichage_wide

و احصائيات وزارة المالية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar> تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 / 09 / 2024

من خلال الجدول أعلاه رقم 02 نلاحظ هيمنة المحروقات بنسبة تفوق 90 % من اجمالي الصادرات في الفترة المحددة من 2013 الى 2022 باستثناء سنة 2021 بلغت النسبة 88 % ، لكن من جهة أخرى نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات نلاحظ تباينا ملحوظا في تطور قيمتها بحيث أنها شهدت ارتفاعا ما بين عامي 2013 بقيمة 1050 مليون دولار أمريكي و بين عام 2014 بقيمة 1634 مليون دولار أمريكي ، لتتخذ منحى تنازلي في الفترة ما بين 2015 و 2017 و ذلك نتيجة للارزمة العالمية آنذاك و التي سببت ركودا اقتصاديا خاصة في الاقتصاديات المبنية بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات مثل اقتصاد الجزائر ، بحيث انخفضت صادرات الجزائر من كافة القطاعات و ليس قطاع المحروقات فقط ، لترتفع في عام 2018 مقارنة بعام 2017 لتبلغ قيمة 2218 مليون دولار ثم لتعاود انخفاضها عام 2019 نتيجة الأوضاع الاجتماعية و السياسية في البلاد في هذا العام و بداية ازمة جائحة فيروس كوفيد 19 في أواخر نفس العام ، و لتواصل انخفاضها عام 2020 بسبب إجراءات الحجر و الغلق التي شهدتها العالم كله بسبب الجائحة الفيروسية ، لتعاود الارتفاع بشكل ملحوظ عام 2021 لتصل الى قيمة 4578 مليون دولار مقارنة بقيمة 1909 مليون دولار عام 2020 و هو الشيء الذي يفسر ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى المتنوعة في إيرادات الصادرات خارج المحروقات مثل الزراعة و الصناعة و الخدمات و لو كانت بنسب صغيرة نسبيا و لكن يمكن القول انها في تطور دون انكار الدور الكبير و الفعال الذي يلعبه قطاع المحروقات في المساهمة بالمضي قدما بالقطاعات الاستراتيجية الأخرى و ذلك باستغلال الفائض من قطاع المحروقات خاصة في ظل ارتفاع نسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية عامي 2021 و 2022 لتمتين قاعدة تنمية للقطاعات الأخرى للوصول الى اقتصاد وطني متنوع مستقل عن المحروقات دون ان تؤثر في توازنه أي من الازمات التي تحدث في أسواقها ، وفي هذا الصدد نلاحظ ارتفاعا للعام الثاني على التوالي في قيمة الصادرات خارج المحروقات لعام 2022 بشكل ملحوظ لتصل الى قيمة 5978 مليون دولار و بارتفاع قدره 1400 مليون دولار مقارنة بعام 2021 و هو خطوة يمكن القول عنها انها إيجابية و تبشر بنجاح بداية تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على أمل ان يصبح اقتصادا متنوعا أكثر فاكثرا و مستقلا بشكل كلي او على الأقل بنسبة كبيرة عن تبعيته لقطاع المحروقات الذي هو رهينة لتقلباته في العالم .

3 - تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب مجموعة المنتجات في الفترة (2022 - 2013)

بالنسبة لتركيب الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و التي تمثل نسبة صغيرة مقارنة بصادرات المحروقات فنلاحظ أن هناك تنوعا نسبيا فيها و لكن بقيم ضئيلة قد تصل الى منعدمة في بعض المجموعات و هذا ما يمثله الجدول التالي :

الجدول 3: تطور نمو تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2013-2022

الوحدة : مليون دولار أمريكي

المجموعات السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	سلع استهلاكية غير غذائية	مواد أخرى
2013	0	404	109	492	29	0	16	0
2014	0	323	110	1173	16	1	11	0
2015	0	238	107	1111	18	0	11	0
2016	0	326	84	909	53	0	18	1
2017	0	350	73	845	78	0	20	0
2018	0	373	93	1626	90	0	33	0
2019	0	408	96	1445	83	0	36	0
2020	0	437	71	1287	77	0.3	37	0
2021	79	575	182	3486	188	1	63	4
2022	162	269	263	5086	84	2	111	0

المصدر : احصائيات التقارير السنوية لبنك الجزائر من تقرير سنة 2013 إلى تقرير سنة 2022 و احصائيات المديرية الوطنية للجمارك

https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique200&lang=fr&debut_affichage_wide=0#pagination_affichage_wide

و احصائيات وزارة المالية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar> تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 / 09 / 2024

من خلال الجدول رقم 03 أعلاه نلاحظ أن تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات متكونة من عدة مجموعات مختلفة من حيث كيفية الاستخدام حيث نلاحظ أن مجموعة الطاقة خارج المحروقات ممثلة بالكهرباء كانت منعدمة من 2013 الى غاية 2020 في حين في عام 2021 بدأت الجزائر تصدر الكهرباء بقيمة صغيرة لترتفع بعدها هذه القيمة في عام 2022 و تصل الى قيمة 162 مليون دولار ، في حين أن مجموعة المواد النصف المصنعة و التي تمثل حصة الأسد لما يفوق نسبة 85 % من اجمالي الصادرات خارج المحروقات و التي تشمل على سبيل المثال أنواعا من الأسمدة و مواد الحديد و الصلب و البناء ارتفعت بشكل قياسي في 2014 مقارنة بـ 2013 لتصل الى قيمة 1173 مليون دولار ثم تنخفض إيراداتها لـ 3 سنوات متتالية من 2015 لغاية 2017 لتصل الى 845 مليون دولار فقط و لتعاود ارتفاعها سنة 2018 بقيمة تقارب ضعف ما هي عليه سنة 2017 ثم لتتخفيض لسنتي 2019 و 2020 نتيجة الأوضاع الاجتماعية و السياسية و الازمة الصحية لكوفيد 19 و إجراءات

الحجر لترتفع بعدها بشكل قياسي مرة أخرى سنة 2021 لتصل الى 3486 مليون دولار و تواصل ارتفاعها في سنة 2022 لتصل لقيمة 5086 مليون دولار ، اما من ناحية المواد الغذائية فقد اخذت منحى تنازلي في الفترة ما بين 2013 و 2015 لتأخذ بعدها منحى تصاعدي في الفترة ما بين 2016 و 2021 لتصل الى ما يساوي قيمة 575 مليون دولار لتتخفص مرة أخرى بشكل محسوس سنة 2022 و تحقق 269 مليون دولار فقط ، في حين ان مجموعة المواد الأولية كانت تتميز بنبات نسبي في السنوات الثلاثة 2013، 2014 ، و 2015 بقيمة تفوق 100 مليون دولار بقليل ثم لتتخفص هي الأخرى سنتي 2017 و 2018 لتشهد بعدها منحى تصاعدي الى غاية 2022 باستثناء عام 2020 الذي انخفضت فيه جراء الازمة الصحية لترتفع بعدها في 2021 بشكل ملحوظ نوعا ما .

مجموعة السلع الاستهلاكية غير الغذائية شهدت انخفاضا سنة 2014 مقارنة بـ 2013 لتثبت عند نفس القيمة عام 2015 و التي تعتبر قيمة هامشية مقدرة بـ 11 مليون دولار لتتخذ بعدها منحى تصاعدي الى غاية 2021 ثم تحقق ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 و تحقق قيمة 111 مليون دولار ، بينما مجموعة التجهيزات الصناعية فقد شهدت تباينا هي الأخرى حيث انخفضت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 لترتفع بعدها في سنة 2015 بشكل طفيف جدا و تواصل ارتفاعها الى غاية سنة 2018 محققة ما قيمته 90 مليون دولار لتتخفص بعدها لسنتين متتاليتين 2019 و 2020 نتيجة لنفس الظروف السابقة الذكر ثم تحقق ارتفاعا ملحوظا بشكل كبير سنة 2021 و تحقق قيمة 188 دولار لتتخفص بعدها بشكل محسوس أيضا عام 2022 لتحقق 84 دولار فقط ، اما بالنسبة لمجموعتي التجهيزات الفلاحية و المواد الأخرى فهي شبه منعدمة حيث حققت التجهيزات الفلاحية قيمة منعدمة في اغلب سنوات هذه الفترة و كانت اكبر قيمة حققتها هي 2 مليون دولار فقط عام 2022 اما مجموعة المواد الأخرى فاعل الغلب السنوات كانت منعدمة باستثناء سنتي 2016 و 2021 اللتان حققت فيهما قيمتي 1 مليون دولار و 4 مليون دولار على التوالي فقط لذلك يمكن اعتبار التصدير في هاتي المجموعتين منعدما في مجموع الصادرات خارج المحروقات .

ثانيا : الإمكانيات الرئيسية في الجزائر للوصول الى تحقيق تنوع للصادرات عن طريق التنوع الاقتصادي :

الجزائر هي بلاد الخير والثروات فهي تمتلك من الإمكانيات ما يمكنها من تحقيق فقرة نوعية في تحقيق التنوع الاقتصادي في كل المجالات و من ثم تحقيق تنوعا للصادرات و بالتالي الحصول على موارد و مصادر متعددة للعملة الصعبة بعيدا عن قطاع المحروقات و تأثيراته و ذلك عن طريق :

○ سهولة تبني مبادئ الحوكمة من خلال الحكم الراشد للحكومات الجزائرية و انفتاحها على التطورات الاقتصادية و الجيوسياسية الحاصلة في العالم .

○ الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر من تضاريس متنوعة و مناخ متنوع و معادن طبيعية و مصادر للطاقة من محروقات و طاقات متجددة إضافة إلى الموارد المائية التي تتوفر عليها ، كل هذا يساعدها في تحقيق تنوع اقتصادي في كافة المجالات تقريبا و اتباعها لاستراتيجية مستدامة أيضا .

○ العوامل الإقليمية من خلال إصلاح نظام الجمارك و جعله ملائما للانفتاح الاقتصادي و محفزا للمستثمرين و رجال الأعمال سواء المحليين أو الأجانب ، إضافة إلى مرونتها و ملائمتها للمنطقة الإقليمية و التكتلات الاقتصادية التي تنتمي إليها الجزائر فتؤثر و تتأثر بها

- الموارد البشرية و المؤسساتية و التي تعتبر رأس مال مهم في كل القطاعات و يجب التركيز عليها و أن توليها الاهتمام اللازم ، فهي تعتبر مفتاح الابتكار و التطور و تعديل الأنظمة و القوانين لبناء سلسلة إمدادات مثالية في كل القطاعات إضافة إلى التحقق من ملائمة القوانين لتقدم سيرورة عجلة التنمية و تحفيزها بدلا من ان تكون عائقا في وجهها .
- الإصلاحات القانونية و التحفيزات الضريبية و الجمركية التي طرأت على قانون الاستثمار مما يجعله محفزا للاستثمار خاصة القطاع الخاص خاصة في القطاعات الاستراتيجية كالزراعة و الصناعة إضافة الى التسهيلات المقدمة للمستثمرين الجانب للاستثمار في الجزائر مما يساهم في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .
- تطور ثقافة المقاولاتية و المؤسسات الناشئة في الأوساط الشبابية خاصة بين حاملي المشاريع المبتكرة و اهتمام الدولة بهذه الفئة خاصة في الأوساط الجامعية للطلبة الجامعيين من خلال تهيئة الحاضنات و دور المقاولاتية في الجامعات لتقديم المرافقة اللازمة من كافة النواحي لهذه الفئة .
- توسيع الدولة لقائمة علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأجنبية خاصة المتطورة منها و التي تجمعها بالجزائر علاقات جيدة كالصين في مجالات و استثمارات متنوعة أخرى غير التي كانت تجمعنا بها و بالتالي التشجيع أكثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر في قطاعات اقتصادية متعددة .

IV- الخلاصة:

- إن اقتصاد الجزائر قائم على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي مما جعله دائما عرضة لمخاطر الازمات و التقلبات التي تحدث في السواق النفطية العالمية لذلك لجأت الدولة الجزائرية للعديد من الاستراتيجيات التنموية لإشراك كافة القطاعات الاستراتيجية الأخرى في تدعيم موارد الخزينة الوطنية بعيدا عن قطاع المحروقات ، و من خلال ورقتنا البحثية هذه توصلنا الى النتائج التالية :
- تبعية الاقتصاد الجزائري شبه المطلقة لقطاع المحروقات مما يجعله رهنا بالازمات و التقلبات التي تشهدها السوق النفطية العالمية و تأثيرها الكبير على توازن و استقرار الاقتصاد الجزائري ، و هذا ما يفند صحة الفرضية الأولى .
- تأثر الناتج المحلي للجزائر بشكل كبير بالأزمة العالمية في سوق المحروقات سنة 2014 بانهباء اسعارها ، مما جعل ذلك هو نقطة بداية التطبيق الفعلي لاستراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال اشراك كل القطاعات الفعالة خاصة الاستراتيجية في خلق القيمة المضافة و التي تساعد بذلك في توفير الإيرادات لخزينة الدولة .
- مساهمة القطاعات الاستراتيجية المتنوعة خارج المحروقات و لو بشكل ضئيل مقارنة بارتفاع أسعار المحروقات التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في ارتفاع الناتج المحلي الجزائري بعد أزمة كوفيد 19 ، إضافة الى ارتفاع قيمتها مقارنة بالفترة قبل ازمة كوفيد 19 أي قبل عام 2020
- الصادرات الجزائرية قائمة بنسبة تفوق 90 % على المحروقات ، و هذا ما يفند صحة الفرضية الثانية .
- قيمة الصادرات خارج المحروقات تعتبر هامشية مقارنة بالمحروقات فهي في الكثير من الأحيان لا تتعدى 10% و هي نسبة جد ضئيلة مقارنة بالإمكانات التي تملكها الجزائر خارج المحروقات ، و هذا ما يفند صحة الفرضية الثالثة .
- الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات لا يشهد تنوعا كبيرا بحيث ان بعض الفئات في الاغلب تكون منعقدة ، و هذا ما يفند الفرضية الرابعة .

- ارتفاع في قيمة الصادرات خارج المحروقات في الفترة بعد الازمة الصحية لكوفيد 19 مما يبدي ملامح بداية التطبيق الفعلي لاستراتيجية التنوع الاقتصادي و بالتالي الوصول الى تحقيق تنوع للصادرات خارج مجال النفط .
- الجزائر لم تصل الى تحقيق التنوع الاقتصادي بالشكل المرجو منها خاصة و أن مساهمة القطاعات المنتجة خارج المحروقات في اجمالي الصادرات لم تتعدى 10% إضافة الى قيمة يمكن وصفها بالهامشية نوعا ما خاصة و أن عدة من مجموعات المنتجات المصدرة منعدمة في أغلب الأحيان و إن ساهمت تكون مساهمتها ضئيلة جدا تكاد تصل للانعدام .، و هذا ما يفند صحة الفرضية الأولى .

بناء على هذه النتائج نقترح التوصيات التالية :

- الاهتمام بالمؤسسات الناشئة أكثر فأكثر خاصة تلك التي تقوم على الابتكار و التكنولوجيا الحديثة كالذكاء الاصطناعي و توفير كل الظروف الملائمة لها لوصولها لمرحلة التصدير خاصة في عصر التكنولوجيا الحديثة و الابتكارات الذي نعيشه الآن و التي من الممكن ان تكون رائدة في العالم بأسره ان استطاعت الولوج الى الأسواق الدولية بابتكاراتها و لما لا بصادرات متنوعة أيضا و ليست بمنتجات محددة
- تطوير الفكر المقاوлатي و الابتكاري في الأوساط الشبابية و العمل على مساعدتهم من كل النواحي للوصول الى تحقيق مشاريعهم التي يمكن ان تصل بمنتجاتهم الى التصدير للأسواق الخارجية .
- العمل على تحسين المناخ الاستثماري من خلال التسهيلات اللازمة و القضاء على العراقيل التي يمكن ان يصطدم بها المستثمرون .
- تشجيع الاستثمار المحلي خاصة في القطاعات الاستراتيجية المصدرة و التي يمكن ان تصل الى التصدير في القريب العاجل من خلال التسهيلات الضريبية و القانونية و التحفيزات الجبائية إضافة الى مساعدتهم في عملية التمويل اللازمة لمشاريعهم .
- تحسين أساليب التسويق و الترويج للمنتجات خاصة الموجهة للتصدير و العمل على تفعيل دور التجارة الالكترونية بشكل اكبر لما فيها من العديد من المزايا و توفير للجهد و المسافة و الإجراءات الإدارية .
- القضاء على البيروقراطية في التعاملات الإدارية خاصة في المشاريع الاستثمارية التي يمكن ان تكون قطبا للتصدير .
- الانفتاح على الاقتصاد الدولي أكثر فأكثر و إقامة شراكات قوية و متعددة كثيرة مع الأقطاب الاقتصادية الكبرى مثل الصين و اليابان و الاتحاد الأوروبي و روسيا و الو م أ بإقامة علاقات ثنائية بمبدأ رابح لرابح و التي تساعد على الاستفادة من الخبرات الكبيرة لهذه الدول و استغلالها في إطار شراكة استراتيجية للدفع بعجلة التنوع الاقتصادي للجزائر و استقطاب الاستثمارات الأجنبية أكثر فأكثر في كافة القطاعات و المجالات خاصة الاستراتيجية منها .
- تفعيل دور القطاع الخاص و تدعيمه بشكل كبير خاصة و انه يلعب دورا استراتيجيا في إرساء قواعد متينة لاستراتيجية تنويعية اقتصادية من خلال إدخال أفكار حديثة و مبتكرة و استثمارات حديثة مواكبة للتطورات الحاصلة في العالم بأسره للبلاد إضافة إلى مساهمته في توفير رؤوس الأموال و التخفيف من عبء مشاكل التمويل الواقعة على عاتق الدولة إضافة الى التخلص من مشاكل البطالة عن طريق خلق العديد من مناصب الشغل في كافة القطاعات .
- استغلال الإمكانيات الهائلة التي تحوزها الجزائر إضافة الى موقعها الاستراتيجي و مساحتها الشاسعة بأمثل شكل دون ان يكون هناك أي اهمال لأي من هذه الإمكانيات .

الإحالات والمراجع :

أحلام هواري. (2020/2019). فرص تنوع الاقتصاد الجزائري و ترقية تنافسيته في مجال التصدير - مع تطبيق بعض المؤشرات - (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس ، الصفحة 10 و الصفحة 32

آية بارة شفيعة، و أنيسة عثمانى. (2022). أثر تنوع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية - . مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10 العدد 02، صفحة 329. <https://asjp.cerist.dz/en/article/199383>

جهيدة العياطي، و محمد بن عزة. (2018). إشكالية تنوع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية و غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، المجلد 02 ، العدد 01 ، صفحة 10.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/98730>

حميدة أوكيل. (2016/2015). دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة ، الصفحة 143 و الصفحة 145 .

زروق بن موفق. (2019/2018). استراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجلفة: جامعة زيان بن عاشور ، الصفحات 23 ، 29 ، 30 .

عبد الرحمان أولاد زاوي، و ناجي حريروش. (2017). سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنوع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس. مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 05 ، العدد 07 ، الصفحات 91-92. <https://asjp.cerist.dz/en/article/22692>

فاطمة بن يوب. (2017). تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنوع الاقتصادي في الجزائر. أزمة النفط : سياسات الإصلاح و التنوع الاقتصادي. عنابة: جامعة باجي مختار.

كريمة جحنين. (2021/2020). نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3 ، الصفحة 119 و الصفحة 120 .

هند بن بالي . (2024/2023). أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى ، الصفحة 67 .

المواقع الرسمية الإلكترونية

- <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/> / 2024/09/10 تم الإطلاع عليه يوم
- <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/> / 2024/09/10 تم الإطلاع عليه يوم
- https://www.douane.gov.dz/spip.php?rubrique200&lang=fr&debut_affichage_wide=0#pagination_affichage_wide 2024/09/10 تم الإطلاع عليه يوم
- <https://www.ons.dz/> / 2024/09/11 تم الإطلاع عليه يوم
- <https://www.commerce.gov.dz/> / 2024/09/11 تم الإطلاع عليه يوم